

الجزيرة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٧ الموافق ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٥٧ العدد ١٣٥٢

الفهرس

صحيفة

٩٥٧

٩٥٨

٩٥٩

تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٥٧

تعليمات الادارة العرفية رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٧

اعلان صادر عن الحاكم العسكري العام



مطبعة  
الجمهورية الأردنية

٨٧٧

## في (حسين الملك) (الحكومة العراقية)

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٧  
نصدر اراذتنا بوضع التعليمات التالية :-

### تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (١٤) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم ( تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٥٧ ) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالتعليمات الاصلية وتعديلاتها كعمليات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (١٦) من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بالمادة التالية :-  
١٦ - بعد ادانة المتهم بالجرم المسند اليه تحكم المحكمة العرفية العسكرية بالعقوبة التي تفرضها اية تعليمات للادارة العرفية او التي يبينها الحاكم العسكري العام لذلك الجرم بمقتضى المادة (٩) من هذه التعليمات . فاذا لم تكن هناك عقوبة قد فرضت على هذا الوجه فتحكم المحكمة العرفية العسكرية عندئذ بالحد الاعلى للعقوبة الاشد المينة لذلك الجرم في قانون الدفاع او أي نظام او امر صادر بمقتضاء او المعينة في قانون العقوبات او في أي قانون او نظام آخر .

١٩٥٧/١٠/١٤

الحسين بن طه

وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية والدفاع	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشاره غصيب	فلاح المداحنة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم
وزير الصحة	وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
جميل التوتنجي	هاشم الجيوسي	انسطاس حنايا	خلوصي الخيري
وزير الزراعة والانشاء	وزير التربية والتعليم بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الزراعة والانشاء
عاكف القاين	علي الهنداوي	عاكف القاين	علي الهنداوي

## في (حسين الملك) (الحكومة العراقية)

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٧  
نصدر اراذتنا بوضع التعليمات التالية :-

### تعليمات الادارة العرفية

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم ( تعليمات الادارة العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ ) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - على الرغم مما جاء في أي قانون او نظام آخر :-

أ - كل من وجد في حوزته وكل من نقل او باع او اشترى اي سلاح او توماتيككي او اية مادة مفرقة حسب عرف ذلك بقانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ وقانون المفرقات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣ بدون ترخيص يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وبمصادرة السلاح او المادة المفرقة .

ب - كل من استعمل سلاحا اتوماتيكيا او مادة مفرقة حسب عرف ذلك بقانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ وقانون المفرقات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣ بقصد ايقاع الضرر في الارواح او الممتلكات سواء نتج عن ذلك ضرر ام لم ينتج يعاقب بالاعدام .

١٩٥٧/١٠/١٤

الحسين بن طه

وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية والدفاع	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشاره غصيب	فلاح المداحنة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم
وزير الصحة	وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
جميل التوتنجي	هاشم الجيوسي	انسطاس حنايا	خلوصي الخيري
وزير الزراعة والانشاء	وزير التربية والتعليم بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الزراعة والانشاء
عاكف القاين	علي الهنداوي	عاكف القاين	علي الهنداوي

هكذا من المأهول